

Distr.
GENERAL

S/1995/835
29 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق للأمين العام مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من تقريرتي (S/1995/730) عن تنفيذ القرار ١٠٠٩ (١٩٩٥)، أشرت إلى أنني أصدرت تعليمات إلى ممثلي الخاص لإجراء مناقشات مع الحكومة الكرواتية وزعماء الصرب المحليين، بشأن المهام، إذا وجدت، التي سيكون من المفيد أن تواصل عملية أنكرو للاضطلاع بها في القطاع الشرقي وفي أماكن أخرى في كرواتيا في إطار ولايتها الحالية. وهذا التقرير هو نتيجة تلك المناقشات.

٢ - وقد أجرى ممثلي الخاص مشاورات بشأن مهام عملية أنكرو وعقد اجتماعات مع ممثلي الحكومة الكرواتية، ومع زعماء الصرب في بلغراد، ومع السلطات الصربية المحلية في القطاع الشرقي.

ثانيا - الاعتبارات ذات الصلة

٣ - نتيجة للتغيير الجذري الذي طرأ على الحالة في كرواتيا، حدد ممثلي الخاص ضرورة الوفاء بثلاثة مطالب مختلفة جدا.

٤ - أولا، هناك حاجة إلى مواصلة اضطلاع الأمم المتحدة بالمهام الحالية في القطاع الشرقي، وتيسير تحقيق حل سلمي. وقد طلبت كل من حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في القطاع الشرقي استمرار وجود الأمم المتحدة في هذه المنطقة. وفي أثناء المفاوضات مع كلا الطرفين، جرى إيضاح أن التحلي بروح تعاون جديدة أمر لا غنى عنه إذا كان للأمم المتحدة أن تواصل إنفاق مواردها المحدودة في المنطقة. وقد جرى التشديد بصورة خاصة على شواغل البلدان المساهمة بقوات في أعقاب الأحداث الأخيرة التي وقعت في كرواتيا. وفي أثناء المناقشات أعرب كلا الطرفين بقوة عن استعدادهما للتعاون والتفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي.

٥ - ثانيا، فإنه في أثناء استعادة الجيش الكرواتي للقطاعين الشمالي والجنوبي، لاذ بالفرار من هاتين المنطقتين ما يربو على ٩٠ في المائة من سكانها الصرب. ومع أنه كان يؤمل في عودة بعض اللاجئين

الصرب الى ديارهم، أدى استمرار التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الانسان وعمليات نهب وحرق للمنازل، الى خلق مناخ لا يفضي الى حدوث تطور من هذا القبيل، بل إن كثيرا من الصرب من بين من

.../..

021095 021095 95-29326

اختاروا البقاء في البداية، يرحلون الآن أو يسعون الى الرحيل بسبب البيئة المعادية التي يجدون أنفسهم مجبرين على العيش فيها الآن. وتحتاج الحكومة الكرواتية الى تعزيز جهودها من أجل تهيئة الظروف اللازمة لعودة الصرب الى هاتين المنطقتين وتشجيع ما تبقى من السكان الصرب على البقاء. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة الكرواتية على تهيئة بيئة تفضي الى عودة جميع الأشخاص الراغبين في العودة. وفي وسع عملية أنكرو أن تضطلع بدور قيم في هذا الصدد، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فيما يخص الأنشطة المتعلقة بحقوق الانسان.

٦ - ثالثا، طلبت حكومة كرواتيا أن تضطلع الأمم المتحدة بمراقبة حدودها مع كل من جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وفي المناطق التي تثير القلق، بريفلاكا والمناطق الكرواتية مثل دبروفنيك، القريبة من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الصرب البوسنيين في البوسنة والهرسك، أو المتاخمة لها.

٧ - وقد جرى التأكيد، في جميع المفاوضات، على أنه مع استعداد الأمم المتحدة الى عرض مساعيها الحميدة على الجانبين، فإن الأمر يتوقف على الطرفين للالتزام بحل سلمي وإيجاد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيقه.

٨ - وحصل ممثلي الخاص، في غضون عملية تفاوض شاملة، على تأييد الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية في القطاع الشرقي، لتعديل الولاية الحالية لعملية أنكرو وفقا للأسس المحددة أدناه.

ثالثا - المهام

٩ - تقوم الخطة التي اقترحها ممثلي الخاص، عقب مناقشاته ومداولاته، على أساس ست مهام رئيسية، جرى تحديد معظمها لعملية أنكرو في الفقرة ٣ من القرار ٩٨١ (١٩٩٥)، وهي:

(أ) الاضطلاع على نحو كامل بالمهام المتوخاة في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، بين جمهورية كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في القطاع الشرقي (S/1994/367)؛

.../..

95-29326

(ب) تسهيل تنفيذ فروع الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1994/1375)، التي تتعلق بالقطاع الشرقي، وترتيب المبادرات الاقتصادية المحلية، على النحو المناسب؛

(ج) تسهيل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك المهام المحددة في الفقرة ٧٢ من تقرير المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/222)، ولا سيما مواصلة مهام بناء الثقة والمهام الإنسانية، مثل تقديم المساعدة للاجئين والمشردين ورصد معاملة الأقليات الإثنية؛

(د) المساعدة، عن طريق الرصد والإبلاغ، في مراقبة انتقال الأفراد العسكريين، والمعدات والإمدادات العسكرية والأسلحة، عبر الحدود الدولية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) عند نقاط عبور الحدود الواقعة في القطاع الشرقي حيث توزع عملية أنكرو؛

(هـ) رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢)؛

(و) رصد الحوادث العسكرية التي تقع قرب الحدود الدولية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك، والإبلاغ عنها.

رابعاً - الاحتياجات من الموارد

١٠ - قام ممثلي الخاص وقائد القوة الميدانية في مقر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتحليل المهام والمسؤوليات المحددة في الفقرات ٩ (أ) إلى (و) أعلاه. وقد وافق مجلس الأمن على اقتراحي الرامي إلى سحب كتائب المشاة التابعة لعملية أنكرو، باستثناء القطاع الشرقي (انظر S/1995/748). وبناء على ذلك، بدأ سحب الكتائب من القطاعات الغربي والشمالي والجنوبي، وسيتم بسرعة. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، سيكون عدد أفراد القوة قد خُفّض إلى ١٩٠ ٤ فرداً، مع إجراء تخفيضات لاحقة إلى ما يناهز ٢ ٥٠٠ فرد، مقررة لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي ما تبقى من مدة الولاية، يمكن إلى حد بعيد إنجاز المهام في القطاع الشرقي بالاحتفاظ بعدد أفراد المشاة الحالي. أما المهام في بقية كرواتيا، فيمكن إنجازها في نطاق الأعداد الموجودة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، والشرطة المدنية والموظفين المدنيين، بالرغم من أنه سيلزم إجراء بعض عمليات إعادة التوزيع. وجددير بالملاحظة في هذا السياق أن نقاط عبور الحدود في القطاع الشرقي ستحافظ عليها الكتائب الموزعة هناك، في حين أن الإجراءات الأخرى لرصد الحدود سينفذها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون الذين سيقومون بدوريات متنقلة.

خامساً - ملاحظات

١٢ - بعد مشاورات مكثفة أجراها ممثلي الخاص مع كل من الجانبين، أكد له الطرفان أنهما على استعداد لإيجاد حل لمسألة القطاع الشرقي عن طريق التفاوض، بالإضافة الى ذلك، تعهد الجانبان بتحسين مدى امتثالهما للاتفاقات القائمة، مع إيلاء اعتبار خاص للتعاون مع أنكرو.

١٣ - واجتمع قائد قوات الصرب المحليين في القطاع الشرقي وقائد منطقة العمليات في أوسيك تسع مرات منذ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، آخرها يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر في إطار لجنة مشتركة دعا الى انعقادها قائد القطاع الشرقي لأنكرو. وتسعى هذه اللجنة المشتركة الى تنفيذ خطة لإضفاء الاستقرار على الوضع، تشمل سحب الجيوش والأسلحة من منطقة العمليات وإعادة حرية التنقل الكاملة لأنكرو وإعادة مراكز المراقبة التابعة لأنكرو التي تم الاستيلاء عليها. وأنجزت جوانب من الخطة، رغم أن التقدم ظل بطيئا. والأهم من ذلك كله أن السلطات الصربية المحلية في القطاع الشرقي ذكرت أنها ستمثل لجميع شروط القرار ٩٨١ (١٩٩٥)، بما في ذلك رصد الحدود. ومن شأن العودة الى أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، والاتفاق التجاري ليس إضفاء الاستقرار فحسب بل أيضا تيسير المفاوضات.

١٤ - وذكرت الحكومة الكرواتية أنه بوسع الصرب أن يقيموا في كرواتيا وأنه بوسع الصرب الذين فروا إثر استعادة القطاعات الغربي والشمالي والجنوبي أن يعودوا بيد أن أنكرو تتلقى باستمرار من أفرقة العمل في مجال حقوق الانسان التابعة لها تقارير موثقة عن وقوع تجاوزات لحقوق الانسان وتدمير الممتلكات. ولا تساعد الحوادث الوارد وصفها في تلك التقارير على إعادة الثقة للأقلية الصربية. وسيوفر تواجد الأمم المتحدة باستمرار في كرواتيا وسيلة لرصد حقوق الانسان. وبالتالي المساعدة على عودة الثقة للصرب الذين يفكرون في العودة الى كرواتيا أو البقاء بها. لذلك ستواصل أنكرو، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، وزع أفرقة العمل في مجال حقوق الانسان لرصد حقوق الانسان وطمأنة الصرب الذين يرغبون في العودة؛ وسيجري الاضطلاع بهذه المهام بالاقتران مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات المعنية. علاوة على ذلك، سيتمكن اشترك الأمم المتحدة في القطاع الشرقي المجتمع الدولي من رصد معاملة السلطات الصربية المحلية للأقليات. ويمكن أن تنشئ أنكرو، بالاشتراك مع الوكالات المعنية، آليات لتعزيز احترام حقوق الانسان وكذلك لتأمين حماية الأقليات في كرواتيا.

١٥ - ويجدر التأكيد على أنه لا يمكن أداء المهام المحددة في الفقرة ٩ أعلاه بدون التعاون الفعلي من الطرفين ولا سيما حكومة كرواتيا. وكما أشرت الى ذلك في الفقرة ٢٤ (ج) من تقريري السابق (S/1995/730)، فإن المهمة المتعلقة بحقوق الانسان ستتطلب من أنكرو رصد أنشطة الشرطة الكرواتية في الأجزاء التي لا تزال فيها تجمعات من الأقلية الصربية في كرواتيا. وأنا أرحب بما أعلنته حكومة كرواتيا من استعداد للتقيد بأسمى المعايير الدولية في مجال حقوق الانسان وأتوقع أن تساعد خدمات أنكرو الحكومة على الوفاء بتعهداتها.

١٦ - ولذلك أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الترتيبات المحددة في هذا التقرير. وهي تنطبق خلال الفترة المتبقية من ولاية أنكرو، في انتظار ما تسفر عنه المفاوضات الجارية حول المستقبل النهائي للقطاع

الشرقي من نتائج في إطار تسوية سياسية شاملة للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وسأعود الى المجلس بشأن أية تغييرات مطلوبة في ضوء هذه المفاوضات.

- - - - -